

محاضرة رقم 8: محاضرة مؤشرات الحوكمة والفساد

:

1. مفهوم الحوكمة في القطاع العام:

يرجع هذا المفهوم إلى الكلمة اللاتينية corporate governance وقد توصلت الدراسات بعد اجتهادات عديدة من طرف العلماء الاقتصاديين والباحثين إلى إيجاد مرادفات لهذه الكلمة منها: الحكم الراشد، الحاكمية الإدارة السديدة... إلخ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى حد الآن إلى تعريف موحد لها، نظراً لتداخل المفهوم من العديد من الأمور منها التنظيمية والاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية. ويمكن إنجاز مجموعة من تعريف الحوكمة الشركات فيما يلي:

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): هي مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم ممن لهم علاقة في الشركة.

التعريف الاقتصادي: هي الأسلوب الذي من خلاله يستطيع المستثمرون الذين يوفر التمويل للشركات من خلال أسواق المال تحقيق قدر من الطمأنينة التي تضمن حصولهم على عائد استثماراتهم.

وتعرف الحوكمة في القطاع العام بأنها: مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر.

كما تعرف كذلك بأنها: مجموعة من القواعد والقوانين والتشريعات والتنظيمات التي يسعى من خلالها القطاع العام لتحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في الأداء بما يلبي احتياجات المجتمع ويضمن حسن استغلال الموارد المتاحة.

2. أهداف الحوكمة في القطاع العام:

يمكن توضيح الأهداف التي يمكن تحقيقها عن طريق الحوكمة في القطاع العام فيما يلي:

- ✓ زيادة نسبة رضا للمواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.
- ✓ تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.
- ✓ تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة لأغراض خاصة .
- ✓ تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
- ✓ تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.
- ✓ العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.
- ✓ رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.
- ✓ إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.

3. مبادئ الحوكمة في القطاع العام:

على الرغم من أن أطر وعمليات وممارسات حوكمة القطاع العام تختلف فيما بين المنظمات إلا أن هناك بعض المبادئ مشتركة للحوكمة الجيدة للقطاع العام تنطبق عليها، حيث اكتسبت هذه المبادئ قبولاً من قبل المنظمات الدولية والحكومات سيتم عرض هذه المعايير التي وضعها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فيما يلي:

المشاركة: وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وبسيطة تمثل مصالحهم، وتركز المشاركة على حرية التجمع وحرية التعبير، وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.

سيادة القانون: أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والتطبيق دون تمييز، إذا فهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، بينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، بهدف تأمين العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا بتوضيح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

الشفافية: بمعنى حرية تدفق المعلومات والبيانات وجوانبها المعرفية، والعمل على إيصال ما هو لازم وضروري منها بكل وضوح وأريحية إلى متخذي القرارات وأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء والعمل على معالجتها.

الاستجابة والتوافق: أي تقديم الخدمة للجميع دون استثناءات ضمن أطر زمنية محددة، بما يتوافق مع حاجات المواطنين وردود أفعالهم، وتعديل أطر القرارات بناء على ذلك، مع تحديد الفرص والأدوار المناسبة لكافة أفراد المجتمع لضمان عدم تضارب المصالح.

المساواة: بمعنى الحصول على فرص متساوية بين أفراد المجتمع.

المساءلة: بمعنى إمكانية استبدال ومحاسبة الأفراد عندما يخطئون، أو عندما لا يتمكنون من تلبية توقعات وأهداف قواعدهم المجتمعية، إذ تطال المساءلة طبيعة الأداء في الخدمة، وتكاليف الخدمة العامة، والمنتج.

الكفاءة والفاعلية: وتتمثل بالقدرة على استخدام الموارد بطريقة مثلى دون التأثير على الأهداف، في حين تتمثل الكفاءة بمدى تحقيق الأهداف وتقاس بالعلاقة بين الأهداف الموضوعية والنتائج التي تم تحقيقها، وفي حقيقة الأمر فإن الفاعلية والكفاءة وجهان مكملان لبعضهما البعض تحديداً في مجال قياس الإنجازات.